يرى انه ينقض او نحو ذلك كما مشى فاتوا الشافعي ويعتبر به لهذا المؤتم ان كان يرى ان الامام
حاكم صحت به الا نفلا والمذهب صلاة الامام حاكم فيصح ان يصلي كل واحد منهما بصاحبه بخلاف
ان يفعل ما تارك ويتركه ما فعل ولا يستعمل بالامام وليس للمؤتم ان يجدد سجدة للتلاوة بل يتبعه
في الفرض اما على اعتماد المذهب فلا يصح احدهما الصلاة بالاخر الا اذا غلب في ظنه صدقه سواء
في القبلة اول الظهر او في الوقت فانه يجوز له ان يأتم به وقد ادى بعض الصلاة او تصح صلاة
اجماعه في هذه الحالة الاخيرة وفسادها على المؤتم بحسب بالنية اي نية الائتمام بالامام
او الصبي ونحوها ممن تقدم ذكره ولا تفسد على الامام ان ظهر له احد الامرين فيه الامام
الذي يكون بها اي بصلاة مع الامام واراد بها عاصيا وذلك بان كان المؤتم
رجلا او الرجل امرأة منفردة او يؤم قاعدا قائما او فاسقا او متنفلا او فاسدا
فان كان مذهب المؤتم جواز الصلاة خلفه او لا مذهب له لم يلزم الامام النكير عليه وصحت صلاة
وزاد ركنا صلاة الامام حسا لتغرير او التلبيس فيه فراد ايضا وان كان مذهبها بطلانها
او مذهب المؤتم ان ذلك لا يصح فان كان المؤتم عارفا بفسق هذا الامام او نقصان
طهارته ونحوها وان الصلاة خلفه لا تصح كانت نية الامام في الامام صحيحة وقد افسد
صلاته فراد ان لا تكون لغرا اذ لو ائتم به من مذهبه صحة الصلاة خلف الفاسق صحت صلاة
وانما تنعقد حيث لا يتمكن من الانكار عليه او كان جاهلا لمذهب المؤتم وان الاصل
على اللاحق واما المؤتم فلا تصح صلاته لانه علقها بمن لا تصح الصلاة خلفه وان كان المؤتم
جاهلا بفسق هذا الامام فان كان الوقت موسعا ولا يخشى فوات تعرف فعل
المؤتم ان صلاته غير صحيحة صحت صلاة الامام فراد القوله في السر وان الصلاة على
الذي لا يصح ائتمام عبد الاعتماد بها لبيت مكرا فاضرها والاقرب انها انما تكون
منكرة مع علم المصلي بالمنكر لا مع جهله وان كان في اخر الوقت
فوات تعريف المؤتم ببطلانها فالاقرب الى صلاة الامام لا تصح من عيد فطر فيها وعليه اذا

اضيق منها ونحو تعريف المؤتم فانه يصلي ثم ينكر بخفي حتى اتدر ينكره الصلاة خلف
من عليه صلاة فائتة والكراهة للتنزيه وتكره ايضا خلف من عليه دين وهو مطالب
به وان لم يضيق لا خلف من عليه صوم فلا كراهة ولا تكره خلف الاعمى لانه اكثر خشوعا او
لم تكن عليه فائتة وهو مستكمل الشروط هنا الاعمى لكن كرهه اي كره الصلاة خلفه الاولى
ممن يخفي الصلاة فان الصلاة خلفه تكره حينئذ لغير الكاره كالكاره بشرط ان يكون
الكارهون صلحاء لانهم ان لم يكونوا صلحاء لا يؤمن ان تكون كراهتهم لذلك لغير نا
وحسدا ونحو ذلك والوجه في الكراهة قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة رجل ام قوما
وهم له كارهون وغير ذلك سواء كانت الكراهة للتطويل او نحوه او للشحناء اذ الاقرب
انهم لا يعتبرون عليه الامر باطل لا يخرجه عن حد العدالة وتم الكلام على ما يكره شرعا على اللام
فيمن يستحق الاولوية بالامامة والاولى من الجماعة المستوين في كمال القدر الواجب
من شروط صحة الامامة في كل واحد منهم اذا اجتمعوا هو الراتب وان تأبد فانه اقدم من غيره
وكذا صاحب البيت او الامر غيره والمستأجر ولو عبدا او المستعير اولى من المؤجر والمعير
وهؤلاء اولى وان حضر الامام الاعظم او المالك بخطر تبقه والا كان اولى ثم الافضل فيما يظهر
الصلاة ثم اذا استووا في الفقه قدم الاقرأ والمراد به حسن التلاوة في الجهر وغيرها الا
بالواجبات واجتناب المحظورات ثم اذا استووا في الفقه والورع قدم الاشرف يعني الاكبر سنا
ثم اذا استووا فقها وورعا وقراءة قدم الاسن يعني الاكبر سنا ثم اذا استووا فقها
وقراءة وسنا واختلفوا في الرشد قدم الاشرف نسبا فلا يتقدم العبد على السيد والعجمي على
العربي والعربي على القرشي والقرشي على الهاشمي والهاشمي على الفاطمي الا برضاه والاول على الترتيب
وهو منه مباحة اذا اقدم غير الاولى كره وصحت الصلاة مع تفاوت الفضيلة ولا تباح من الشديد على
صلاة الجبانة لانه هنا مندوب على جهة الاولوية وفي الجبانة على جهة الوجوب ويكفي في معرفة
دين الشخص الذي يؤتم به وكذا المؤذن والمقيم الخطيب وغاسل الميت شاهد عدل الظاهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)